جامعة بنغازي – كلية التّربية
مجلة كلية التربية ... العدد العاشر ... سبتمبر 2021

أدوات الشرط غير الجازمة ودلالتها في تائية الإلبيري (ت460هـ)

دراسة نحوية دِلاليّة

إعداد

الدكتور/ موسى سالم إبراهيم أبو جليدان

Dr. Mousa salim Ibrahim Abu Jeledan

البريد الإلكتروني/ mousa401022@gmail.com

أستاذ النحو والصرف المساعد

قسم اللغة العربية – كلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة– فلسطين

1442هـ – 2020م

ملخص:

يتناول البحث الموسوم بـ(أدوات الشرط غير الجازمة ودلالتها في تائية الإلبيري) أداتين أكثرَ مِنهما في القصيدة مقتصراً عليهما، وهما (إذا) و(لو)، وذلك بدراستهما بطريقة وصفية تحليلية، تبيّنُ أحوال كُلٍّ منهما في النَّص، وسماتها الدِّلالية على جوِّ القصيدة، والبحث من مقدمةٍ وتمهيدٍ يتلوهما مبحثان تطبيقيّان، الأول منهما عن (إذا)، والثاني عن (لو)، مع إحصاء أحوال وتطبيقات كل منهما، ثم خاتمة البحث بالتوصيات والنتائج التي خُلِصَ إليها، يليها قائمة المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية/ تائية الإلبيري، أدوات الشرط، غير الجازمة، (إذا) و(لو).

Abstract

The present study entitled, the non-jussive conditional particles and their significance in El-Ilbiri's T-ending poem, tackles only two particles which used excessively in his poem. These were (Itha = if) and (law = if) employing a descriptive and analytical approach that reveals all about them and its semantic features on the poem atmosphere. The study consists of an introduction and preface followed by two applied chapters. The first is about (Itha). The second deals with (Law). Then followed by statistics and its implications for each one. The study is concluded with the recommendations and findings reached by the researcher, followed by a list of sources and references.

Key words: conditional particles, non-jussive, Elbiri's T-ending poem

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي هدانا سبيلَ الرَّشاد، والصلاةُ والسلامُ على أفصحِ مَنْ نطقَ بالضَّاد، وعلى آلِهِ وصحبِه الأسياد، ومن سار على هديِهِم إلى يومِ التَّناد، وبعد:

فإنَّ تراثَنا العلميَّ والأدبيَّ بحرٌ زاخر، ما خاضَهُ راغبٌ إلا اصطاد الجواهر، وروضٌ زاهر، ما قصدهُ شغوفٌ إلا جنى المفاخر، كيف لا وهو يطفحُ بالأدبِ القويم، ويفيضُ بالخُلُقِ الزاكي، وينبضُ بالحكمة أنَّى قَرَعْتَ بَابَه، وَوَلَجْتَ رِحابَه، وما لنا ألَّا نشدُوَ بفضائلِه، ونعتزَّ بشمائِلِه، وقد صُبِغَ بلغةِ البيان، التي نزلَ بها القرآن، وانبجست أنهارُه العذبةُ مِن أحشائِها الطاهرةِ، فملأت الوجودَ رِيَّاً وجمالاً، وأثمرت علوماً وفنوناً ينحني لها الكونُ هيبةً وإجلالاً.

والشعرُ فنٌّ أصيلٌ، وفرعٌ من فروعِ الأدبِ طيِّبُ الشذا، بليغُ الأثرِ، تطربُ له الأذن ويهفُو إليهِ الفؤاد، فكم مِنْ علٍل داواها، وعقولٍ غذَّاها، وحِكَمٍ أسداها، ونفوسٍ زكَّاها، ولله ردُّ رُوَّادِهِ وحملةِ رايتِه !، ما مِن غَرَضٍ إلَّا طَرَقُوه، وما مِنْ حَدَثٍ إلَّا واكَبُوه، وما مِن إشكالٍ إلا عالَجُوه، وأعتقدُ أنَّ شعرَ الحِكَم والمواعظِ من أعظمِ الأغراضِ الشِّعرية التي أسهمت في مسيرة الإصلاح، وذلَّلت للسالكين سبيلَ النجاةِ والفلاح، وسكبت في نفوسِ العطاش قُلَلَ الورعِ والتقوى، فهرولُوا راغبين إلى رحاب الله، يطمعون في عفوِهِ ورضاه.

ولقدْ وقعْتُ على قصيدةٍ راشدةٍ مثمرةٍ للإلبيري (ت460هـ) –رحمه الله– تُعدُّ مِن عيونِ الشعر الأندلسيّ في هذا الغرض، وهالَني ما حشده في القصيدةِ مِن جُملٍ شرطيةٍ، اقتحمت أكثر أبيات القصيدة، وما زادت عن أربع أدوات، فشجَّعني ذلك على تَتَبُّعِ الظاهرةِ في بحثٍ يُسلِّط الضّوْء على الأداتين غير الجازمتين (إذا) و(لو) بعد أن تناولت الأداتين الجازمتين (إن) و(مهما) في بحثٍ سابق.

سبب اختيار البحث: أردت به الدّلالة أوّلاً على جوهرةٍ من تراثنا العريقِ تستوجبُ العمل بتوجيهاتها، والاسترشادَ بإضاءاتِها، ورغبتُ ثانياً في أنْ أكونَ مفتاحَ خيرٍ لولوجِ الدارسين إلى فِنائها الرحيب، ورواج الدرس اللُّغَوي والأدبي في روضها الخصيب، وأحببتُ أنْ أتفحَّص ثالثاً السرَّ في الإكثار من الجملة الشرطية عند الإلبيري، وما تحملُه الأدوات غير الجازمة مِن دِلالةٍ على موضوعِ القصيدة.

منهج البحث: الوصفي التحليليّ الإحصائيّ.

الدراسات السابقة: الدراسات التي تناولت الجملة الشرطية كثيرة، وهذا البحث يختص بقصيدة لم تسبقْ إليها الدراسات اللُّغَوية، ثمَّ إنَّه يهتمُّ بالدّلالة النَّحوية وما تحمله الجملة الشرطية باختلاف

تراكيبها من إيحاءات، وقد سبقت دراسةٌ للباحث حول أدوات الشرط الجازمة تختلف مادةً ومضموناً عن هذه الدراسة.

أهمية البحث: يكشفُ البحث عن ثنتين من أكثر أدوات الشرط غير الجازمة استخداماً في كلام العرب، مبيّناً شروط استخدام كلِّ أداة منهما مع الإشارة إلى التوظيف الدّلالي لهما عند الإلبيري وعلاقته بأغراض القصيدة.

واللهَ أسألُ أنْ يرزقنا العونَ والتأييد، ويُلهمَنا التوفيقَ والتسديد، بإضفاء النافع الجديد، إلى ساحةِ الدرسِ اللُّغويّ، وأن يجعلَ هذا العملَ صالحاً، ولوجهه خالصاً، ننالُ به رضاه، وينفعُنا يوم نلقاه.

تمهيد:

التعريف بالشاعر: هو إبراهيم بن مسعود بن سعيد أبو إسحق التُّجيبي الإلبيري(جلبي، سلم الوصول إلى طبقات الفحول4/ 202، والزّركلي، الأعلام 1/ 73)، الغرناطي الأندلسي المالكي الفقيه الشاعر الزاهد، أصْلُهُ مِن أهلِ حِصْنِ العُقَاب، وُلِدَ عام 375هـ، اُشْتُهِرَ بِغِرْناطةَ، وأنكرَ على مَلِكِهَا باديس بن حبوس استِوْزَارَهُ صمويل بنَ نَغْزِلَّة اليهوديّ ثم ولدَه يوسف، ونُسِبَ إلى إلبيرة بعد أنْ نُفِيَ إليها، وَقالَ في ذلك شعْراً، فثارت صِنْهَاجةُ على اليهوديّ وقَتَلُوه (الشنتيري، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة 945/2، وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 1/ 244)، ويبدو لمنْ تَتَبَّعَ أخبارَهُ أنَّ نشأتَه الأولى كانت في حِصنِ العُقاب، ثمَّ خرجَ في فتوته الأولى إلى إلبيرة، واستقرَّ ينهل العلمَ في رياضِها الغنَّاء، ولقي الشيوخَ والعلماء، واغترف من بحارِهم حتى بَزَّ ونبغَ في علوم الشريعة والقراءات القرآنية، وظلَّت لهُ وطناً حتى أدركها الخراب سنة (401هـ)، ثم ارتحل إلى غرناطة أيام الفتنة البربرية، وكان مقامُهُ فيها فرصةً سانحةً لطلبِ العلمِ والصدارةِ فيه، فتبوَّأ الإقراء والتدريس والتعليم والرواية، وهو فقيهٌ فاضلٌ زاهدٌ عارفٌ، كثيرُ الشِّعرِ في ذمّ الدُّنيا، مُجيدٌ في ذلك (الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، 225) ، صَحِب أبا عبد الله بن أبي زَمَنِين (ت399هـ)، وروى عنه كتبَه، وتفقَّه عليه عبدُ الواحد بن عيسى الهمداني (ت504هـ)، فقيهُ غرناطة، وروى عنه كتبَ بن زَمَنِين، قال القاضي عياض: وكان فقيهاً، مُعظَّماً في وقتِهِ(عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 162/8، وسعد، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، 1/ 176)، ومن أصحابِه أبو حفص عمرُ بن خلف بن محمد الهمداني (ت502هـ)، وكان فقيهاً زاهداً فاضلاً مُستجابَ الدعوة، أَمّ الناس في مسجدِ غرناطة إلى أنْ مات، ومنهم أبو محمد بن العسَّال الطُّليطليّ، روى عنه قراءة معتمدة من القراءات القرآنية، ودرج على نهجه في الزهد والسلوك والعبادة (ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 1/ 119)، والإلبيري أديبٌ لامعٌ وشاعرٌ مُتْقِنٌ، ارتسم

بالصلاح(المغربي، ابن سعيد، المُغْرب في حُلي المَغْرِب،2/ 132)، وترفَّعَ عَن التملّقِ والمديح والتزلُّفِ الذي كانَ ولا يزالُ مطيَّةَ الشعراءِ إلا مَنْ رُحِمَ فعَفَّ، وعُصِمَ فأحجمَ عن الإسفافِ وكفَّ، وما عُرفَ عن صاحبِنا أنَّه مدحَ أحداً إلا ما كانَ من ثنائِه على قاضي غرناطة أبي الحسن عليّ بن توبة (ت450هـ)، الذي ولِي القضاءَ لباديس بن حبُّوس الصِنهاجي المظفر، صاحب غرناطة، وما كان من مَدْحِهِ والدفاعِ عنه، فقد كانَ كاتباً عنده، مُعجباً وثيقَ الصلةِ به، وقد وجد فيه مِنَ العدلِ والرزانة، والفقهِ والديانة ما أطلقَ لسانَه بتسجيلِ مآثرِه، وتسطيرِ مفاخرِه، وشعرُهُ كُلُّهُ في الحِكَمِ والمواعظِ، والزُّهْدِ والورع، والتحذيرِ مِن الدنيا، فهو الذي قال(الأصبهاني، معجم السفر،429، وابن الفوطي، مجمع الآداب في معجم الألقاب،421/2): [الكامل]

لَا شَيْءَ أَخْسَرُ صَفْقَةً مِنْ عَالِمٍ * لَعِبَتْ بِهِ الدُّنْيَا مَعَ الْجُهَّالِ**

فَغَدَا يُفَرِّقُ دِينَهُ أَيْدِي سَبَا * وَيُزِيلُهُ حِرْصاً لِجَمْعِ الْمَالِ**

مَنْ لَا يُرَاقِبُ رَبَّهُ وَيَخَافُهُ * تَبَّتْ يَدَاهُ وَمَالُه مِن وَال**

ولأبي إسحق الإلبيري أكثرُ من أربعين قصيدةً، جُلُّها في التهذيب والترغيب والترهيب، ومنها ما جاءت إصلاحاً للأوضاع، وعلاجاً لقضايا السياسة والاجتماع، أشهرُها تلك التي أحدثت ثورةً عند أهل صنهاجة على الوزير اليهودي، وكانت كالشرارة التي أضرمت الحريقَ وأثارت الانفجار، وألَّبت القومَ على إحداثِ مقتلةٍ عظيمة في اليهود، وذلك سنة (459هـ) (ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة،244/1)، ومنها أبياتٌ يقول فيها(الإلبيري، ديوانه،89): [المتقارب]

أَلَا قُلْ لِصِنْهاجةَ أجمعين * بُدُورِ النَّدى وأُسْدِ العرين**

لقدْ زلَّ سيِّدُكُمْ زَلَّةً * تقرُّ بها أعْيُنُ الشَّامتين**

تَخيَّرَ كاتبَهُ كافراً * ولو شاءَ كانَ منَ المسلمين**

فعَزَّ اليهودُ بِهِ وانْتَخَوا * وتاهُوا وكانُوا من الأرذلين**

وأكْثرُ شعرِهِ في الرقائقِ التي تزْجُرُ عن دار الفناء، وتُرغِّبُ في دار البقاء، ولم يقفْ في شعرِه على الوعظِ والنُّصحِ مجرداً من العاطفةِ والإحساس؛ بل كانَ نابضاً بالجمالِ والأناقة، مُفْعماً بالرقَّة والرشاقة؛ ولذا كثُرَ أصحابُه في غرناطة، وزادَ طلابُه ومريدوه، وكثُر قُرَّاءُ شعرِهِ ومستمعوه، وكان بعضُ شعرِهِ يجْري على ألسنة المُنشِدين، وتصدحُ به أفواهُ المُحتفلِين، ويتابعُه الناسُ ويشْغفون به، وتائيّتُهُ –التي هي ميدانُ دراستِنَا في هذا البحثِ– من أوسعِ قصائدِه شيوعاً، وأكثرِها رواجاً وذيوعاً.

تُوفّي الإلبيريُ –رحمه الله– في السنة السِّتين بعد المائة الرابعة كما ذكر ابن الأبار(ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، 119/1)، وترك ديواناً شعرياً مطبوعاً، حقَّقَهُ وشرحهُ واستدركَ فائتَه

الدكتور محمد رضوان الدّاية، ويغلبُ عليه غرضُ الزُّهدِ، وله قصيدتانِ في المدحِ، وقصيدةٌ في رثاءِ زوجتِهِ، وأخرى في رثاء مدينته إلبيرة بعدما خرِبتْ.

تائية الإلبيري (الإلبيري، ديوانه، 25–34)

هي منظومةٌ شعريةٌ جميلةٌ طويلةٌ على بحر الوافر، وقافيةِ التاء؛ ولذا سُميّت بالتائيةِ، وأبياتُها تزيدُ عن المائة بخمسةَ عشَرَ بيتاً، أو باثني عشر برواية (ستاً) بدلاً من (تسعاً)، حيثُ يقولُ صاحبُها:

وقد أرّدَفْتُها تسعاً حِساناً * وكانت قبلَ ذا مائةً وستَّا**

لقد أدرك الإلبيري ثلاثة أعصُرٍ سياسية؛ حيثُ شهدَ دولة العامريين (367هـ–399هـ)، والفتنةَ الكبرى (399هـ–422هـ)، وفترةً من عصـــرِ ملوكِ الطوائف (400هـ–484هـ)، إذ إنَّ بروزَ دولة الطوائف كان في بدايات الفتنة، ولقد تركتْ هذه المراحلُ ظلالاً كئيبةً نكِدَةً على الحياةِ الاجتماعية والسياسية، وخاصةً عصر الفتنةِ الكُبرى وما تلاها، ولقي الناسُ بلاءً كبيراً وشرّاً مستطيراً، فخربت الديار، ودرست الآثار، وساءت الأخبار، وتشوهت المدائنُ والقُرى، وانشغلَ الناسُ بالدنيا، فمنهم اللاهثُ وراء قليلٍ يسدُّ به الرّمق ويكفيه، ومنهم المُكِبّسُ المُنغمِسُ فيما يُطْغيه، وراجتْ سوقُ الشهوات، واستعرت اللّذات، وتأجّجت الصراعات، وتفسّخت المجتمعات، وانفرط عقد الدولةِ الواحدة، وضعفت الأمةُ عن مواجهةِ عدوّها؛ بل رضخت لمآربه، وانحنت لمطالبه، وضاع رسْمُ الجهاد، واهتمَّ الساسة والأمراء بمصالحهم وأهدروا مصالح الرعية (ابن حزم، الرسائل، 32/3، 33)، فصدحَ الإلبيري مُحذِّراً مُنذِراً، يدعو إلى المَتاب، ولزوم الهدى والصواب، ويُرغِّبُ في الكفاف، ويُنفِّرُ مِن البذخِ والإسراف، ويحرِّضُ على الأعداءِ، وإصلاحِ الملوكِ والأمراءِ، ولقد رأى –رحمه اللهُ– أنَّ الدنيا رأسُ كُلِّ خطيئةٍ، وأصلُ كُلِّ بلية، وأنَّها داءٌ إنْ عمَّ بلاؤه، تعذَّرَ شفاؤه، وأعيا دواؤه، وأيقنَ أنَّ تزهيدَ الناس في لعاعاتِها هو رأس الإصلاح والتغيير الاجتماعي، الذي مبدؤه هذه النفس، كما قال سبحانه: **[إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ]** {الرعد:11}، وكُلُّ ما في المجتمع مِن خللٍ وعللٍ وأمراض، إنما هي أعراضٌ، تنقشعُ بتطهير النفس من أدران الدنيا؛ فمُجافاتُها انعتاق، وذمُّها مظنَّة الانطلاق؛ ولذا سلك سبيلَ الصدِّ عنها، والتنفيرِ منها، وكتبَ هذه التائيةَ المُخبِرةَ بفضلِ العلمِ، الجامعةَ لآداب طالبيه؛ إذ لا يدركُ حقيقةَ هذه الدنيا الغرارةِ الخدَّاعةِ إلا عالمٌ ضليع، استعصمَ منها بحصنِه المنيع، ولمْ يُؤْثِرْ متاعَها الفاني الوضيع، على العزِّ الخالدِ والشَّرفِ الباقي الرفيع.

والشاعرُ في قصيدتِه يخاطبُ ويعاتبُ ويحاورُ وينصحُ (أبا بكرٍ)، ولم يفصحْ هو ولا شُرَّاح القصيدةِ عنه، فقد يكونُ ولدَه، أو ابن أختِهِ، أو طالباً من طُلابِه، وهذا غريبٌ لما في القصيدةِ مِنْ جُرأة أبي بكرٍ هذا على نقدِ الشاعر وكشفِ عيبِه.

وقد يكونُ شخصاً آخر لا يمتُّ له بقرابةٍ، عابه وانتقصَ مِن قدرِه، فاتخذ فِعلتَه منطلقاً لبثِّ توجيهاتِه الثمينة، وبسط آرائه الأمينة، واكتفى بكُنيتِهِ، ستراً لهُ على إساءتِه، حيثُ قال:

أبـا بكــرٍ كشـفت أقل عيبــي * وأكثرُه ومعظمُــه سَـتَرْتا**

فقلْ ما شِئتَ فِيَّ مِن المَخازِي * وضاعفْها فإنَّك قد صدَقْتا**

ومهمــا عِبْتَني فَلِفَرطِ عِلْمــي * بباطنِها كأنَّك قــد مَدَحْـتا**

وقد يكونُ خطابُه لأبي بكرٍ على التجريد، وذلك بمحاورةِ النفسِ وأخذِها بالمحاسـبةِ زجراً وتأديباً وتقريعاً وتهذيباً، في بناءٍ فنّيٍ بهيج، يبقى منهلاً عذباً صافياً، يستقي منهُ الوُرَّاد، ويجدون فيه العِظَةَ والزَّاد، إلى يومِ المِيعاد، فجرَّدَ نفسَه على أنَّه شخصٌ آخر، كنيتُه أبو بكر، ولم تذكرْ له كتبُ التراجمِ غيرَ كُنيةٍ واحدة وهي أبو اسحق، وهذا يُضعفُ القولَ بالتجريدِ إلا إذا كان يريدُ التمويه والتعمية لحاجةٍ في نفسِه، وإرادةُ التجريدِ في خطابِ أبي بكرٍ ينقضُها فارق السنِّ في قوله: **وفي صِغري تُخوّفُني المنايا *** وما تدري بحالِكِ حيثُ شخْتَا**

وقد يكون نداؤه لأبي بكرٍ على التخيُّلِ والتوهُّم، وهذا ما أجنحُ إليه، لبراءتِهِ من الاعتراض، فالشاعرُ تخيَّل شخصاً آخرَ، وترجمَ بحوارِهِ معه ما خلُصَتْ إليه تجارِبُه في الحياة، بقصدِ لوم الذات، حيث غفلة الناسِ عن الأيام التي تفتُّ أفئدتِهم، والساعاتِ التي تنحِتُ أجسامَهم، والمنايا التي تطلبُهُم وهم مشغولون عنها بدنيا فانية، ثم حثَّ أبا بكرٍ على العلم النافع، وبَسَطَ فضْلَهُ وحلاوتَهُ، وسؤالَ الله عنهُ، وسفَّهَ مَن يُقدّمُ المالَ عليه، وهوّن أمرَ الدنيا، وزهَّدَ في متاعِها، وحذَّر مِن غدراتِها، وحكم بجهالةِ المفتونِ بها، ودعا إلى التوبةِ والخضوعِ لله، والاستعداد للقائِه، ونصحَ بالبدار، وتصحيحِ المسار، قبل الرحيلِ عن هذه الدار، خوفَ البوار، وحَذَرَ الخسار، وختم نصائحَهُ بتجنُّب رفقاءِ السوء، والاحتراسِ من شططِ المخالطةِ، والترحُّلِ عن مرابضِ الظالمين، مع اعتقادِه أنَّ الزهدَ ليس عُزلةً ورقوداً، ولا افتقاراً وجموداً؛ ولكنَّه إعراضٌ قلبيٌّ عن كنوزِها، ولو مشتْ إليه، وتكدَّستْ بين يديه، فمَن سلِم منها إلى دار السلام، كانَ من أهل النُّهى والأفهام.

لهذه القصيدةِ مكانةٌ عظيمةٌ عند العلماء، وطلبةِ العِلْمِ، فقد كان العلماءُ يأخذُون طلابَهُم على حفظِها، لشهرتِها في ذلك الزمان، وكانُوا ينقلون عنها، وقد نقل عنها أبو الحجاج البلوي(ت604هـ) في كتابه ألف باء(البلوي، ألف باء، 19/1، 20)، وذكرها وأثنى عليها الحِميريُّ(ت900هـ) في صفة جزيرة الأندلس، والروض المعطار في خبر الأقطار(الحميري، صفة

جزيرة الأندلس، ص30)، الرَّوض المعطار في خبر الأقطار، ص29)، غيرَ أنَّها بقيت بعد ذلك مطويةَ الذكر أمداً طويلاً حتى جاء الفقيهُ الأديبُ العالمُ المغربيُّ سيدي عبد الله بن عبد الصمد الفاسي الطنجي، فألَّف رسالةً ذكر فيها القصائد الشهيرة المنسيَّة، فلما أتى عليها، قال: "هي قصيدة من أحسن ما قالته العرب في شعر الوصايا والحكم" (شرح تائية الإلبيري للشيخ الكملي يوتيوبhttps://www.youtube.com/watch?v=zGz_X94V64M)، وهو مَن هو؟، في علمِهِ، وسعةِ اطّلاعِه، وكثرةِ محفوظاتِه، وقد نشأ في أسرةٍ مشهودٍ لها بالبسطةِ في العلم والمعرفة، وتخيَّل كم عنده من الكتب، وكم قرأ من المخطوطات، غيرَ أنَّه قال في تائية الإلبيري: "ولا أعرف قصيدةً تدانيها من قصائد الزهدِ والحِكَمِ والمواعظ إلا قصيدةَ أبي الفتح البُسْتي"، وذكرها أبو محمد عبد العزيز بن محمد السلمان (ت1422هـ) في مجموعة القصائد الزهديات (السلمان، مجموعة القصائد الزهديات، 1/74– 85).

إنَّ علماءَ المغاربةِ –ومنهم الإلبيري– لهُم باعٌ طويلٌ في التدوينِ والتصنيف، والنظمِ والتأليف، ولكنَّهم دونَ المشارقةِ حظّاً في الشُّهرةِ والحضُور، والتألُّقِ والظهور، وهذا ما جعل ابن حزمٍ الأندلسيّ –رحمه الله– يتقطع أسفاً وهو يقول(الذهبي، سير أعلام النبلاء، 13/384، والمقري، نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب، 2/81): [الطويل]

أنا الشمسُ في جَوِّ العلومِ منيرةً * ولكنَّ عيبيَ أنَّ مطلعي الغربُ**

ولكنْ مع ذلك فهناك مُبرَّزون طلعت شموسهم في المغرب، ولكنها عمت المشارق والمغارب على توالي الأعصر والأزمان، منهم: ابن عبد البر (ت368هـ)، والقاضي عياض (544هـ)، وأبو القاسم السهيلي (ت581هـ وابن مالك صاحب الألفية (ت672هـ)، وغيرهم.

لم أعثر للتائيةِ على شروحٍ مطبوعةٍ قديمة؛ وأرى أنَّ سبب ذلك سهولةُ أبياتها، وبُعْدُها عن الصعوبة والتعقيد؛ فهي ناضحةٌ بالكشفِ والجلاء، خلِيَّةٌ من الرمز والإيحاء، إلَّا أنَّها حاضرةٌ في الكثيرِ من مجالسِ العلمِ اليومَ حفظاً وشرحاً، لما تحملُ من آدابٍ ينبغي أنَّ يتحلَّى بها الدارس في بداية الطلب؛ لذا عمد ثلةٌ من الشيوخ إلى شرحِها صوتاً أو تصويراً، ومن هؤلاء العلماء: عبد العزيز الطريفي، محمد غالب، سعيد الكملي، مصطفى مبرم، عبد المحسن القاسم، عدنان بن حسين المصقري، وخالد محمد عثمان المصري، عبد الرزاق عبد المحسن البدر، وغيرهم كثير، وكان من طلابِهم من يقوم بتفريغ هذه المحاضرات للمذاكرة والمراجعة والانتفاع كما فعل تلامذة الشيخ عبد المحسن محمد القاسم(فُرِّغت المحاضرات في كتاب (شرح قصيدة أبي إسحق الإلبيري)، الطبعة الأولى، 2016م).

المبحث الأول

(إذا) الشرطية

لم تحظَ أدواتُ الشرطِ غيرُ الجازمةِ من العنايةِ والاهتمامِ بما استأثرت به الأدوات الجازمة عند النَّحويين مِنْ بيانٍ وتفصيل، وتحليلٍ وتأصيل؛ ذلك لأنَّها فقدت عملَ الجزم، فجاء ذكرها عند المتقدِّمين من النُّحاة منثوراً، لا ينتظمُ في إطار واحد (سيبويه، الكتاب، 60/3، والمبرِّد، المقتضب، 54/2)؛ بل منهم مَن أقصى بعض الأدوات مثل: (لو) فلم يذكرها سيبويه (ت180هـ) في كتابِه، ولا المُبرِّد (ت285هـ) في مقتضبِه، ولا ابن السرَّاج (ت316هـ) في أصولِه على أنَّها من أدواتِ الشرطِ نصَّاً بوضوحٍ وجلاءٍ، وإنْ كانَ المبرِّدُ مثّل بها في الشرطِ إشعاراً لا إقراراً (المبرد، المقتضب، 49/1، و 79/2، 362)، وأتى بها سيبويه في سياق التمنِّي والطلب، (سيبويه، الكتاب، 94/3)، حتى جاء المتأخرون، فحصروا أدوات الشرط غير الجازمة، وأشهرها خمسٌ، هي: "لو، لولا، إذا، كلما، لمَّا الحينية" (عيد، محمد، النحو المصفَّى، ص391)، مع اختلاف النُّحاة في تصنيفها، وشرطيّتها، وعامل الجزم فيما يعمل منها عند مَن يراها جازمة، وهذا كُلُّه موثقٌ في كتاب النُّحاة لمن يريدُ التفصيل والإسهاب، ويطمحُ في الترسلِ والانسياب، غيرَ أنَّ بحثَنا مقصورٌ على (إذا) و(لو) تحديداً، وكيف وُظفتَا في القصيدة توظيفاً سديداً مفيداً؟.

فـ(إذا) الشرطية كغيرها من أدواتِ الشرطِ تحتاجُ إلى جملةٍ شرطيةٍ، وأخرى جوابية، وينطبقُ عليهما كلُّ الشروطِ والأحكام الخاصةُ بجملتَي الشرط والجزاء، وهي أمُّ البابِ؛ لكثرتها في الكلام العربي؛ فالأصلُ في (إذا) أن تكونَ للمقطوعِ حصولُهُ، مثل: **[إِذَا جَاء أَجَلُهُمْ فَلاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ]**{يونس:49}، أو أنْ تكون لما كثُر وقوعُه، مثل: **[وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ]**[الأعراف:204]، فإذا كانت (إن) تُستعملُ للمشكوك فيه، فإنَّ (إذا) تستعمل عند النُّحاة للمقطوع بوجودِه؛ وهذا الذي حال بينها وبين الجزمِ، كما قال المبرِّد: "وَإِنَّمَا منع (إذا) من أَن يُجازي بهَا؛ لِأَنَّهَا موقتة وحروف الْجَزَاء مُبْهمَة" (المبرِّد، المقتضب، 55/2)، والجزمُ بها لا يكونُ إلا في الشعرِ، لا في قليل الكلامِ كما هو المشهور، ولا في الكلام إذا زيدَ بعدها (ما) (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1866/4)، وإذا جَزمت بُنيت لتضمنّها معنى (إن)، وليست مضافةً إلى الجملةِ بعدها، وعلةُ الجزمِ بها الربطُ كما ذكر ابن مالك (ت672هـ): "وإنَّما جَازَ أنْ يُجزمَ بها في الشِّعرِ؛ لأنَّ فيها ما في (إنْ) من ربْطِ جملةٍ بجملةٍ، وإنْ لم يكنْ ذلك لها لازماً" (ابن مالك، شرح التسهيل، 211/2)، وحكم عليه بالشذوذِ فقال:

وشذَّ جزمٌ بـ(إذا) في الشعرِ ***وليس ذاك جائزاً في النثرِ(ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1579/3).

وممَّا احتجَّ به النُّحاةُ على جزْمِها: [الطويل]

وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فارْجُ الغِنَى * وإلى الذي يُعْطِي الرغائبَ فارْغَبِ**

(البيت للنمر بن تولب، وهو عند: ابن مالك، شـــرح التســـهيل، 212/2)، والمرادي، الجَنى الداني، 367، والجيش، تمهيد القواعد، 1936/4).

و(إذا) وقتُها معلوم، فجميلٌ أنْ تقول: (أزورُكَ إذا دخلَ الشتاء)، وقبيحٌ أن تقول: (أزورك إنْ دخل الشتاء)؛ لأنَّك أدخلت ما فيه إبهام وهي (إنْ) على ما هو متحقِّقُ الحصول، وهو دخول الشـتاء، وعليه يحسـنُ اسـتخدامها مع كل ما قضـى اللهُ –عزَّ وجلَّ– بوقوعِه أو أخبرَ به، وقالُ صـــاحبُ الإتقانِ: "تختصُ (إذا) بدخولِها على المُتَيَقَّنِ والمظنُونِ والكثيرِ الوقوعِ، بخلافِ (إنْ) فإنَّها تُســـتعملُ في المشـــكُوكِ والموهومِ النادرِ؛ ولهذا قال تعالى: **[إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّـــلاةِ فَاغْسِلُوا]** ثُمَّ قَالَ: **[وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا]** فَأَتَى بِـ(إذَا) في الوضوءِ لتَكرُّرِهِ وكثرةِ أسبابِهِ، بـــــ(إنْ) في الجنابةِ لنُدْرةِ وقوعِها" (السـيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 178/2)، ولأجل هذا كان الماضي الأدلُّ على الوقوعِ غالباً معها، وكان المضارعُ المحتملُ الحصول غالباً مع (إن).

والكثرة والندرة التي تُعَدُّ فارقاً بين (إنْ) و(إذا) إنّما تخضعُ وتنضبطُ وتُقيَّدُ بالاستعمال المُتَعيَّن للمعنى الواحد قلةً وكثرةً، فالطلاق إذا ما قورنَ بالزواج فهو قليل نادر، ولا يعني ذلك انتفاءُ الشرط فيه بـ(إذا)، فالطلاقُ قليلُ الوقوع قد يأتي مع (إنْ) الشرطية كقوله تعالى: **[فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ]**[البقرة:230]، وقد يأتي مع (إذا) كقولِهِ سبحانه: **[وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ]**[البقرة:232]؛ ذلك لأنَّ الطلاقَ في الأولى لا يتكرر كثيراً، وهو أقلُّ وقوعاً من الطلاق في حالاته العاديّة، ولكنَّهُ في الثانية كثيرٌ غالبٌ مراعاة لعمومه.

وردت (إذا) في القصيدةِ تسعَ عشْرةَ مَرةً، في أربعةٍ منها ظرفاً متجرّداً من معنى الشرط، وجاءت في الباقي ظرفيةً متضـــمنةً معنى الشـــرطِ، غيرَ جازمةٍ، وعدمُ جزمها لعللٍ ثلاثٍ ذكرها ابن مالك، الأولى: أنَّ تضـــمنها معنى الشـــرطِ ليس بلازمٍ، والثانية: أنَّها مضـــافةٌ إلى تاليها، والمضـــافُ يقتضـــي جرًّا لا جزماً، والثالثة: أنَّ تاليها مُتَيَقَّنُ الكَونِ مُتَرجَّحُ الوقوع (ابن مالك، شـرح التسهيل(211/2)، وقد تَتَبَّعت أحوالَها في قصيدة الإلبيري فرصدتُ هذهِ الملاحظات:

الأولى: جاءَ فعلُها ماضياً في ثمانيةَ عشرَ موضعاً، سيذكرُ كلٌ منها في سياقِه، وهذا الصيغةُ الماضويةُ تتلاءمُ مع دلالتِها على التيقُّنِ والكثرةِ وغلبةِ الظنِّ، كما ويدلُّ الماضي هنا على وقوع الحدثِ جملة لا استمراراً وتدرجاً، كما هو ظاهرُ دلالتها في أبيات القصيدة.

وجاء مرةً واحدةً مضارعاً مجزوماً بـ(لم) في قوله:

إذا ما لم يُفِدْك العِلمُ خيراً * فخيرٌ منه أنْ لو قدْ جهِلْتا**

فالكثيرُ الغالبُ أنَّ العِلمَ يُصـــلِحُ حاملَهُ، ويرفع قدرَهُ في الدنيا والآخرة، وعدمُ الانتفاعِ بالعلمِ قليلٌ فلاءَمَهُ المضـارعُ، كما وأنَّ اسـتخدامَ المضـارعِ يكون لما يحدث تدريجيّاً، ويحصـلُ جزءاً بعد آخر، ولا شـــكَّ أنَّ الانتفاع بالعلم لا يحدثُ دفعة واحدة وينتهي؛ بل يكون متدرجاً متواصـــلاً لا ينقطعُ ما بقيت الحياة، وجاءَت (ما) بعدها زائدةً لتوكيد معنى (إذا) من الارتباط بالفعل الذي بعدها، "ويظهرُ أنَّ ورودَ (ما) بعدَ (إذا) يقوي معنى الشـرطِ في إذا" (ابن عاشـور، التحرير والتنوير، 266/24)؛ فالعلْمُ إذا لم يكُنْ دليلَ رشادٍ واستقامة، كانَ الجهلُ عذراً وسلامة.

وجاء جواب الشرطِ في البيت السابق جملة اسميّةً، وقد اقترن بالفاء، "وما بعد فاءِ الجزاء لا يعمل فيما قبلها"(المرادي، الجنى الداني، ص369)، ومذهبُ الجمهور أنَّ (إذا) مضـــافةٌ للجملة التي بعدها، والجوابُ هو العاملُ فيها، وخالفهُم أبو حيان (ت745هـ) فحكمَ بفسـادِ رأيهم، وفاء الجزاء هنا إسنادٌ لرأيهِ بأنَّها ليست مضـافةً إلى الجملة، وليست معمولةً للجزاءِ؛ بل للشرط (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1411/3)، وهذا خلافُ رأي جمهرة النحاة.

الثانية: تختصُّ (إذا) بالدخول على الأفعال، فإنْ تلاها الاســـمُ فرأيُ ســـيبويه أنَّه فاعل لفعل محذوفٍ وجوباً يفسّـــره الذي بعده، ومذهبُ الأخفشِ أنَّهُ مبتدأٌ، أو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والثاني أجود وأرجح (ابن مالك، شـرح التسـهيل، 213/2)، ومذهبُ الكوفيّين أنَّه فاعلٌ للفعل المتأخر، فهم يجيزون تقدُّمَ الفاعل على فعله (الأزهري، شـــرح التصـــريح، 397/1)، ولقد أُتْبِعتْ (إذا) بالاسمِ في القصيدة مرَّتين، وزيدت معها (ما) للتأكيد وتقويةِ الشرط، كما في قوله:

وَلا تَحزَنْ عَلى ما فاتَ مِنها * إذا ما أَنتَ في أُخراكَ فُزتا**

وَلَيسَ يَضُرُّكَ الإِقتـارُ شَيئاً * إذا ما أَنتَ رَبَّكَ قَـد عَرَفتا**

فـ(أنت) ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محل رفع فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ يفسرُهُ ما بعدَه، وقد تقدَّمَ معمولُ الفعلِ في البيتِ الأولِ (في أخراك)، ومعمولُ الفعلِ في البيتِ الثاني (ربَّك)، زيادةً في التوكيدِ، وعنايةً بالمتقدمِ، وسُبِقَ فعلُ الشرطِ في البيت الثاني بـ(قد) التي أفادت التحقيقَ، وهذا الحشدُ من المُؤكِّداتِ مع معرفة الله، وذكرِ الآخرة؛ لأنَّها من مسائل الاعتقادِ واليقين التي لا يشوبُها شكٌّ ولا تخمين.

وقد تقدَّم معمولُ فعل الشرطِ عليه، في خمسة مواضعَ أخرى من القصيدة، وهي قوله:

وَما يُغنيكَ تَشييدُ المَباني * إذا بِالجَهلِ نَفسَكَ قَد هَدَمتا**

وَتَذكُرُ قَولَتي لَكَ بَعـدَ حيـنٍ * إذا حقّاً بها يومـاً عمِلْتا**

وَبَينَهُمـا بِنَصِّ الوَحيِ بَونٌ * سَـتَعلَمُهُ إذا طَـحَـ قَـرَأتا**

فَمـاذا عِندَهُ لَكَ مِن جَميـلٍ * إذا بِفِنـاءِ طاعَتِهِ أَنَختا**

فَلَيسَ بِنافِعٍ ما نِلتَ فيها * مِنَ الفاني إِذا الباقي حُرِمتا**

والتقديرُ وفقَ الرُّتبةِ في الأبيات السابقة: (إذا هدمت نفسَك بالجهل)، (إذا عملت حقّاً بها يوماً)، (إذا قرأتَ طه)، (إذا أنختَ بفناء طاعتِه)، (إذا حُرِمْتَ الباقيَ)، وبالتأملِ العميقِ في أغوار النصوص تتجلَّى القيمة الفنيَّة لهذا التقديم في سياقات النَّصّ ودلالاتِهِ وأغراضِهِ، وكيفَ جاء التقديمُ للتوكيدِ والتخصيصِ والاهتمامِ والعناية بالمتقدم، فممَّا قُدِّم للتوكيدِ: (إذا حقّاً بها يوماً عملت)، وممَّا قُدم للتخصيص: (إذا بالجهل نفسك قد هدمتا) و(إذا طه قرأتا)، وممَّا قُدِّم للعناية والاهتمام به: (إذا الباقي حرمتا)، (إذا بفناء طاعتِه أنختا).

الثالثة: جاء جوابُ الشرط بـ(إذا) في وضعِهِ الطبيعي متأخراً عن الشرط في مواضعَ ثلاثةٍ ليس غير، وهي قولُهُ:

تَنــامُ الدَّهرَ وَيحَكَ في غَطيطٍ * بِها حَتّى إِذا مِتَّ اِنتَبَهنا**

إِذا أَبصَرتَ صَحبَكَ في سَماءٍ * قَد اِرتَفَعوا عَلَيكَ وَقَد سَفَلتا**

فَراجِعها وَدَع عَنكَ الهُوَينى * فَما بِالبُطءِ تُدرِكُ مـا طَلَبتا**

إِذا مـا لَم يُفِدكَ العِلـمُ خَيراً * فَخَيرٌ مِنهُ أَن لَو قَد جَهِلتا**

وكونُ (إذا) ظرفاً لما يُستقبلُ مِن الزمان مبنيَّاً في محلِ نصبٍ، وهو خافضٌ لشرطِهِ، منصوبٌ بجوابه، فلا ضيرَ أنْ يتقدَّمَ الجزاءَ على الشرطِ؛ لأنَّ (إذا) ليس لها حقُّ الصدارة، وجوابُها لا محلَّ لهُ من الإعرابِ، وتصْلحُ للماضي والمستقبلِ؛ "لأنّ (إذا) يصْلُحُ معها فَعَلَ ويَفْعَلُ كقولك: أزورُك إذا زُرْتَني، وأزورُك إذا تزورُني" (الطبري، جامع البيان، 135/18)، والثعلبي، الكشف والبيان، 229/7)، وما سوى ذلك من المواضع تقدَّم فيها الجوابُ؛ للاعتناء بهِ، والتأكيدِ على لزومِهِ، وهذا دأبُ الناصحِ الواعظِ، الذي يُصدِّرُ الجزاءَ قبل الشرطِ، لإيقاعِ العِبْرةِ وإحداثِ التأثير، وإذا بالمخاطَبِ يسارعُ إلى أخذِ الشرطِ بقوةٍ تشوفاً للثواب، أو يحترسُ مِن التلبّسِ بهِ تخوّفاً من العذاب، وإليك المواضعَ التي تقدَّمَ فيها جوابُ (إذا) غيرَ ما ذُكِرَ من الأبيات:

وَتَجلو ما بِعَينِكَ مِن عَشاها * وَتَهديكَ السَبيلَ إِذا ضَلَلتا**

وَتَحمِلُ مِنهُ في ناديكَ تاجاً * وَيَكسوكَ الجَمالَ إِذا اِغتَرَبتا**

وَسَل مِن رَبِّكَ التَوفيقَ فيها ***وَأَخلِص في السُؤالِ إِذا سَأَلتا

وَنادِ إِذا سَجَدتَ لَهُ اِعتِرافاً * بِما ناداهُ ذو النونِ بنُ مَتّى**

والظاهرُ لنا من خلال هذه الأبيات وغيرها أنَّ الجوابَ لم يأتِ ماضياً إلَّا في ثلاثة مواضع:

أولاً: (إذا مِتَّ انتبهتا) من بيتٍ سابق، والموتُ لا شكَّ فيه، والانتباهةُ بعدَهُ أمرٌ قطعي.

ثانياً: وليس يضيركُ الإقتارُ شيئاً * إذا ما أنت ربَّك قد عرفتا**

ثالثاً: قوله: (فليس بنافعٍ ما نلت منها) مِن بيت سابق.

فجملةُ الجوابِ بدأت بـ(ليس) –وهي فعلٌ جامدٌ ناقصٌ– ينفي تلبُّسَ اسمِها بخبرها في الزمن الماضي، وخبرُ (ليس) مضارعٌ للحالِ والاستقبال في (يضيرك)، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ معرفةَ الله تعالى غنًى للعبدِ في الأزمنة كُلِّها، وجاء خبرَ (ليس) في الموضعِ الثاني اسم فاعلٍ جُرَّ لفظاً بالباءِ الزائدة (بنافعٍ) للتوكيدِ وقُدِّمَ على اسمِها الموصول (ما نلت) زيادةً في التوكيدِ واهتماماً بنفعِه عن مَنالٍ زائلٍ، وظلٍ حائل.

والجوابُ في المواضعِ الأخرى جاء مضارعاً أو أمراً؛ لأنّ الحثَّ على الزُّهدِ في العاجلة، والتعلُّقَ بالآجلةِ، والترغيبَ في طلبِ العلوم، والترهيب من التثاقلِ المذموم، كلُّ ذلك لهُ أجزيةٌ في المآلِ والاستقبال، فوظَّف الإلبيري المضارع والأمر في جواب (إذا)، فأحياناً بالمضارع مجرّداً مثل: (وتذكرُ قولتي)، (وتجلو ما بعينك مِن عَشَاها)، (وتحملُ منهُ في ناديك تاجاً)، والأبياتُ ذُكرت سابقاً، وقد عُطِفَ على كُلٍ منها جملةٌ فعليةٌ مضارعيةٌ، زيادةً في الجزاءات، وتكثيراً وتنويعاً للعطاءات، وأحياناً يأتي المضارعُ مقترناً بالتسويف القريب، مثل: (ستعلمُهُ إذا طه قرأْتَا)، وأحياناً بالنَّهي الجازم مثل: (ولا تحزنْ على ما فاتَ منها)، وتارةً بـ(ما) النافية، مثل: (وما يغنيك تشييدُ المباني)، وإنَّ مجيءَ الشرطِ ماضياً وجوابَهُ مضارعاً؛ أي: اختلاف وقتي الشرط والجزاء هو دليلٌ عند أبي حيان على فسادِ رأي الجمهورِ القائل بأنَّ (إذا) مضافةٌ للجملةِ التي بعدها، وأنها معمولةٌ للجواب، ودليلٌ آخرُ أيضاً وهو مجيءُ جوابِها مقترناً بـ(ما) النافية، التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، إضافةً إلى دليلٍ ثالثٍ ذُكرَ مِن قبل، وهو فاء الجزاء (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1411/3)، والمرادي، الجنى الداني، ص369).

الرابعة: جاء جواب الشرط فعل أمرٍ وذلك في أربعة مواضع:

أولها: (فراجعْها ودعْ عنك الهوينى) وهي جواب شرطٍ للبيتِ السابقِ (إذا أبصرت صحبك في سماء...)، **وثانيها:** (وأخلص في السؤال إذا سألتا)، **وثالثها:** (ونادِ إذا سجدت له اعترافاً)، **ورابعُها** قوله: **وخالطْهُم وزايلْهم حِذاراً *** وكُن كالسامريّ إذا لُمستا**

والأمرُ فيها جميعاً هو أمرٌ بلاغيٌّ غرضُهُ النُّصحُ والإرشادُ، قد مُزجَ بالحرصِ والاشفاق، وإرادة الخيرِ للمُخاطبِ بصدقِ اللّجوءِ إلى مولاه، فراراً من مخاطرِ دنياه، وضرورةِ الإفلاتِ من الإفراطِ في مخالطة الأقْران، ووجوبِ مراجعةِ النفسِ أنْ يتسلَّلَ إليها خمولٌ وهوان، وهذا كلُّه ضربٌ من المراجعاتِ التي يناسبُها الاستقبال، فجاءَ الأمرُ غايةً في دقَّةِ الاستعمال.

الخامسة: جاء جواب الشرط جملة اسمية في موضعين:

أولهما: (فخيرٌ منه أنْ لو قد جهلتا)، والشرطُ (إذا ما لم يُفدْك العلمُ خيراً)، وجواب الشرط –كما نرى– جملةٌ اسميةٌ مِن مبتدأٍ وهو: (خيرٌ)، وخبرٍ له وهو جملة (أنْ لو قد جهلتا)، فـ(أنْ) مخففة

من الثقيلة، واسمها مستكنٌ فيها، وخبرها هو الجملة الفعلية المصدرة بـ(لو)، والمسوغُ للابتداء بالنكرةِ هو عملها في شبه الجملة (منه)، ولكَ أنْ تعربَ (خير) خبراً للمبتدأِ مقدماً، و(أن) ومعموليها مصدرٌ مؤوَّلٌ في محل رفع مبتدأٍ مؤخر.

ثانيهما: جملة (فماذا عنده لك من جميل؟)، والشرطُ (إذا بفناء طاعتِه أنختا)، فـ(ماذا) اسم استفهام مبنيٌّ في محلِّ رفع متبدأ، و(عنده) شبهُ الجملة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون (ما) مبتدأ، و(ذا) اسم موصولٍ في محلِّ رفع خبره، ويجوز –أيضاً– أن تكون (ما) مبتدأ، و(ذا) زائدةً، وهي حرفٌ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ لها من الإعراب، وما يعنينا أنَّ جواب الشرط جاء جملة اسميةً مصدرةً باستفهامٍ غرضُه التعجُّبُ ممَّا أعدَّه اللهُ لمن أناخ في رحاب طاعته، وفي الاستفهام ما فيه من الترغيب والإغراء بالإخباتِ إلى رحابِه، والاستئناسِ بجنابِه.

والجملةُ الاسمية تفيدُ الثبات والاستقرار، وممّا ثبتَ واستقرَّ في عُرفِ الأكياسِ أنَّ الجهلَ خيرٌ مِنْ علمٍ لا ينفع، وأنَّ مَنْ خيَّم في كنفِ الكريمِ حظي بالخير العظيم، والفضل العميم، فمجيء جواب الشرطِ جملةَ اسميةً هو توفيقٌ ناضِح، وتناسقٌ واضح.

السادسة: جاءت (إذا) ظرفاً لا شرطاً في أربعةِ مواضع:

أولها: سَتَجني مِن ثِمارِ العَجزِ جَهلاً*وَتَصغُرُ في العُيونِ إذا كَبُرتا**

ثانيها: وَغايَتُها إذا فَكَّرتَ فيــها * كَفَيئِكَ أَو كَحُلمِــكَ إن حَلَمــتا**

ثالثها: وَأَكثِر ذِكرَهُ في الأَرضِ دَأباً * لِتُذكَرَ في السَــماءِ إذا ذَكَــرتا**

رابعها: ثَقُلتَ مِنَ الذُّنوبِ وَلَستَ تَخشى * لِجَهلِكَ أَن تَخِفَّ إذا وُزِنتا**

ففي الأبيات السابقة جاءت (إذا) ظرفاً لا تشوبُها من الشرطِ شائبةٌ، فلا يستقيم المعنى إن قدرنا لها جواباً يكون مُسبَّباً لما دخلت عليه، فإنَّ من التكلُّفِ أنْ نحكم على (تصغرُ) بأنَّها جواب لـ(إذا)، وليس بينها وبين (كبرتا)؛ أي: ارتباط شرطيّ، وما هو بنتيجةٍ له، وما قيل في هذا الموضعِ يُقالُ في غيره.

السابعة: مجيءُ (إذا) مع المقطوع بحصوله والكثير والمظنون في القصيدة.

الأصل في (إذا) أنْ تكون للمقطوع بحصوله، أو لِكثير الوقوعِ (السامرائي، معاني النحو، 71/4)، أو للمظنونِ وقوعُه خلافاً للبيانيين (السيوطي، همع الهوامع، 187/2، وعباس حسن، النحو الوافي، 431/4)، فمن المقطوع به قوله: (إذا ما أنت ربَّك قد عرفتا)؛ لأنَّ معرفته يقينٌ لا شكَّ فيه، وقوله: (إذا بالجهل نفسَك قد هدمْتا)، وهدمُ الجاهلِ نفسَهُ حقٌّ لا مراءَ فيه، وقوله: (إذا مِتّ انتبهتا) وما في ذلك من مراء، وقوله: (إذا أبْصرْتَ صحْبَكَ في سماءٍ)، وما مِن شكٍّ في أنَّ العلمَ يرفعُ أهْلَهُ إلى السماء، ويُبلّغُهم الجوزاء، وقوله: (وأخلصْ في السؤالِ إذا سألتا)، وسؤالُ

العبدِ ربَّهُ مقطوعٌ بحصــولِهِ، إنْ راغباً وإنْ راهباً، فلا غنًى لمخلوق عن الله، وقوله أيضــاً: (وكُنْ كالسامريّ إذا لُمستا)، وملامسةُ الخلقِ إياك، لا مفرَّ منهُ ولا فِكاك.

وجاءت (إذا) في القصيدة للكثير الغالب، مثل قوله: (ستعلمهُ إذا طه قرأْتَا)، وقوله: (إذا بفناء طاعتِهِ أنختا)، وقولِهِ: (ويكسوك الجمالَ إذا اغتربتا)، وقولِهِ: (ونادِ إذا سجدْتَ له اعترافاً)، وقولِهِ: (وتغبطُها إذا عنها شُغلْتا)، وغَيَّرَ صيغةَ (شُغِلتَ) للمجهول تحقيراً ووضاعةً للشاغل، فقراءة العبدِ للقرآن عموماً ولسورة طه على وجه الخصوص، وفيؤُهُ إلى رحاب الطاعة، واستغاثتة المولى في سجودِهِ، واغترابُه بترك الدِّيار، أو بمخالفة الآخرين في الأفهامِ والأفكار، وانشغالُهُ بعرضٍ يلُوح عن قولةِ نصوح، وكلُّ ذلك مِن الكثيرِ، فجاءت (إذا) معها على أحسنِ تقدير.

وجاءت (إذا) تفيد احتمال الوجود والعدم وذلك في قولِهِ: (إذا ما أنت في أخراك فزْتا)، وقولِهِ: (إذا ما لم يفذْكَ العلمُ شيئاً)، وقولِه: (إذا الباقي حُرِمْتا)، وقولِهِ: (ويهديك السبيل إذا ضَلَلْتا)، فضلالتُهُ في الدنيا عن النهجِ القويم، وعدمُ الانتفاع بالعلمِ في لزومِ الصراطِ المستقيم، وفوزُه في الآخرةِ بالفضلِ العميم، أو حرمانُهُ يومَها من النعيم، ذلك كُلُّه قائمٌ على الاحتمال، ودخولُ (إذا) عليه لا يقدحُ في الاستعمال؛ لأنَّه بذلك أنزل المحتملَ وقوعاً منزلة الحتميّ اللازم، وأسندَ الحرمانَ والفوزَ والضلالةَ إلى المخاطبِ، في (حُرِمْتَ، فزتَ، ضللت)، ليسهمَ في موضوع القصيدة وما اشتملت عليه من ترغيبٍ وترهيب، وفيه –أيضاً– تأكيدٌ على عدلِ اللهِ الذي لا يظلمُ نفساً شيئاً، فإذا المكلفُ قصَّر وانثنى، وتثاقل وَوَنَى، فهو الذي على نفسِه جَنى.

المبحث الثاني

(لو) الشرطية

هي حرفٌ متضمّنٌ معنى الشرط، ولكنَّها عكسُ (إن) في كونِها لا تردُّ الماضي مستقبلاً، فأُهْمِلت ولمْ يُجازَ بها، وقد تقوم مقام (إنْ)، "وإنَّما وضِعت مقامَ (إنْ) لأنَّ في كلِّ واحدٍ منهما معنى الشرط" (ابن فارس، الصاحبي، ص119)، وكونُها غيرَ جازمةٍ لا يخرجُها عن معنى الشرطِ، "فهي خلاف (إنْ) في الزمان، وإن كانت مثلها من جهة كون الأولِ شرطاً للثاني"(ابن يعيش، شرح المفصل، 107/5)، وهي حرف شرط عند ابن مالك، يصرف المضارعُ إلى الماضي، كما قال في الخلاصة:

وإنْ مُضارعٌ تلاها صُرِفَا * إلى المُضيّ نحو: لو يفي كفى** (ابن مالك، الألفية، ص59)

وهي عند بعضهم للتعليقِ في المضيّ، وليست شرطاً؛ لأنَّ حقيقة الشرطِ إنَّما تكون في الاســتقبال (المرادي، الجنى الداني، ص283)، والكثيرُ من النحاةِ يعربُها حرفَ امتناع لامتناع؛ أي: امتنع الجزاءُ لامتناع الشــرط، وهم إنْ أرادوا بذلك التغليب فقد أصــابُوا، وإلَّا فليسَ الحكمُ على

إطلاقِهِ، فقد أبطلَه ابن هشامٍ (ت762هـ)، وقال عنه: "فإذا قِيل (لو) حرفٌ يقتضي في الماضي امتناع ما يليه، واستلزامَهُ لتاليه، لكان ذلك أجود العبارات" (ابن هشام، المغني، ص343)، وكمْ كانَ سيبويه لمَّاحاً للدّلالةِ حين قال في وصفها: "وأمَّا (لو) فَلِمَا كانَ سيقعُ لوقوعِ غيره"(سيبويه، الكتاب، 224/4)، ومعنى هذا أنَّها إذا كانت للشـرطِ تدلُّ على امتناعِ فعل الشـرط، وعلى اسـتلزام فعل الشـرط لجوابِهِ من غير تعرضٍ للدّلالة على نفي جوابِهِ، وهذا الذي ذكرهُ كلامٌ نفيسٌ دقيقٌ لا يكْنِزُهُ إلا من أوتيَ بسـطةً في العِلم، وذوقاً في الفَهم، وعليه تُفسَّـرُ الكثيرُ من الآيات القرآنيةِ، وتُخَرَّجُ الأخبارُ والآثار، كقول عمرَ في حقِّ صهيبٍ –رضي الله عنهما–: "نعم العَبْد صُهَيْب لَو لم يخَفِ الله لم يعْصِـهِ"(قال العراقي وغيره: لا أصـل له، ولا يوجد بهذا اللفظ في شـيء من كتب الأحاديث. (ينظر، ابن المِبرّد، التخريج الصـغير، والتحبير الكبير، 184/3، والعجلوني، كشـف الخفاء، 323/2)، فلو فسَّرنا القولَ على أنَّه امتناعٌ لامتناعٍ، لأثبتنا لكلِّ شيءٍ امتنع نقيضَهُ، فنثبتُ المعصية مع ثبوت الخوف، وهذا نقيضُ المُراد، وتأويلُه بهذا الوجه ظاهرُ الفساد.

و(لو) كـ(إنْ) في الاختصاص بالأفعال، فإن تلاها الاسمُ رُفعَ بفعلٍ مضمرٍ، ومِن ذلك قولُهُ تعالى: **[وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا]**[النساء:66]، فالمصدرُ المؤوَّلُ مِنْ (أنَّ) ومعموليها في محلِّ رفع فاعلِ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه (ثبت)، وهذا قولُ الكوفيين والمبرّد، ويرى سيبويهِ أنَّهُ مبتدأٌ محذوفُ الخبر(عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 502/1)، وقد جاءت متلوَّةً بالاسم في قصيدة الإلبيري، وذلك في قولِهِ:

وَلَيسَ لِجاهِلٍ في الناسِ مَعنٍ * وَلَو مُلكُ العِراقِ لَهُ تَأَتّى**

ولا يكونُ جوابُها جملةً اسميَّة إلا قليلاً، كقولِهِ تعالى: **[وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ]** [البقرة:103]، ومنه في القصيدة قولُهُ:

إذا ما لَم يُفِدكَ العِلمُ خيراً * فَخَيرٌ مِنهُ أَن لَو قَد جَهِلتا**

والتقديرُ عند من يمنعُ تقدم الجزاء على الشرط: (لو قد جهلت فخيرٌ لك من علمٍ لا ينفع).

وتأتي (لو) على أنواعٍ عند النُّحاة (السامرائي، معاني النحو، (89/4-91):

الأول: امتناعيَّة، وتفيدُ الشرطيةَ، وتمنعُ وقوع الشرطِ، وتُقيّدُه بالمُضيّ، وبذلك خالفت (إنْ)، ويصحَّ أنْ يتبعَها الاستدراك كقولك: (لو زارني أكرمْتُه لكنَّه لم يزرْني)، ولا اعتراض هنا على وصفها بأنَّها حرفُ امتناعٍ لامتناع، ومِن أمثلتِها في القصيدةِ قولُه:

فَلَو قَد ذُقتَ مِن حَلواهُ طَعماً * لَآثَرتَ التَعَلُّمَ وَاجتَهَدتا**

فقد امتنع إيثارُ التعلُّمِ لامتناع مذاقِ حلاوتِه.

الثاني: غير امتناعية، كما في قولِهِ تعالى: **[وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ]**[الأنفال:23]؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُقال: امتنع التولّي لامتناع الإسماع، ولكنَّهم متولُّون معرضون على الأحوال كلِّها، ومنها في القصيدةِ قولُ الإلبيري:

وَلَيسَ لِجاهِلٍ في الناسِ مَعنًى * وَلَو مُلكُ العِراقِ لَهُ تَأَتّى**

الثالث: لو التي للتمنّي، ومجيءُ (لو) للتمني سائغٌ في كلام العرب، فقد أتتْ شرطيَّةً أُشْربت معنى التمنِّي(ابن هشام، المغني (ص352)، في قولِهِ تعالى: **[فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ]**[الشعراء:102]، ودليلُ ذلك نصبُ المضارعِ بعد الفاء جواباً لها، ومنهم من قال: هي قِسْمٌ برأسِها لا تحتاجُ إلى جوابٍ كجوابِ الشرط، ولكنْ قد يُؤتى لها بجوابٍ منصوبٍ كجواب (ليت)(السيوطي، همع الهوامع، 574/2)، وقد جاءت عند الإلبيري في موطنٍ واحدٍ وهو قوله:

أبا بكرٍ دعوتُكَ لو أجبْتا * إلى ما فيهِ حظُّك إنْ عَقَلْتا**

فهو يتمنَّى أنْ يجِدَ عندَ أبي بكرٍ الاستجابةَ والامتثال، لما أسداه إليهِ مِن النصائح الثِّقال؛ فالأصلُ (وددتُ لو أجبتَ)، "فحُذف الفعلُ للدلالةِ عليه، فاشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمنِّي دون لفظِهِ، فجُووِبتْ جوابَها" (الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، 287/2)، وجاء جوابُها في البيتِ على تقدير: (لو أجبتَ فتفوزَ)، هذا إذا أُشْرِبت معنى التمنِّي، وإنْ كانت للتمني المَحْضِ فلا جوابَ لها على الرَّاجِحِ؛ "لِأَنَّهُ مَتى أُمكن تقليلُ القَوَاعِدِ وَجعْلُ الشَّيْءِ من بَاب المجَاز كَانَ أولى من تَكْثِير القَوَاعِد وادعاء الِاشْتِرَاك؛ لِأَنَّهُ يحْتَاج إِلَى وضعين وَالمجَازُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وضعٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْحَقِيقَة"(السيوطي، همع الهوامع، 574/2).

الرابع: لو التي بمعنى (إنْ)، وهي قليلةُ الاستعمالِ، ويأتي شرطُها وجوابُها مضارعَين لفظاً ومعنًى، وهي رديفة (إنْ) في الدلالة على الاستقبالِ، إلَّا أنَّها لا تجزم، كقولك: (لو تعلمون الحقَّ تساندونه)، ولو جاء أحدُ مدخوليها ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنى، مثل: (لو تجتهدُ نجحْتَ)، وتفارقُ (إنْ) في أنَّ شرطَها أبعدُ منه وقوعاً، كما في قولِهِ تعالى: **[لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ]**[الزمر:4]، ومثلُهُ في تائية الإلبيري قولُهُ:

وَلَستَ تُطيقُ أَهوَنَها عَذاباً * وَلَو كُنتَ الحَديدَ بِها لَذُبتا**

الخامس: لو التي للتقليل، وإنَّما جاءت لهذا الغرض؛ كونُ شرطِها بعيدَ الوقوع، كقوله –صلى الله عليه وسلم–: "التمس ولو خاتماً من حديد"(البخاري، الصحيح، 17/7، كتاب النكاح، حديث رقم5135)، فما أبعدَ خاتم الحديدِ أنْ يكونَ مهراً لزهادتِهِ، ومِن هنا دخل معنى التقليل، ولم تأتِ على هذا المعنى في قصيدة الإلبيري؛ فرُبَّما لا تجِدُ لها ظلّاً في أجواء الهمَّةِ والتسامي وطلب المعالي، فهنالك يحسُن توظيفُ ما شأنُهُ التكثير، وطبْعُهُ التشمير.

جاء الإلبيري في تائيته بـ(لو) الشرطية في اثني عشرَ موضعاً، ورصدتُ عليها هذه الملاحظات:

الأولى: اقترانُ جوابِها باللام، وهذا مشهورٌ شائعٌ في كلامِ العربِ، وقد جاء كثيراً في القرآنِ الكريم، كقولِهِ تعالى: **[وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ]**[الأنعام:88]، وهي تلحقُ الجوابَ المُثبتَ كثيراً؛ بل قلما يخلو منها (ابن الناظم، شرح الألفية، ص570، وابن هشام، المغني، ص358)، فلا غروَ أنْ تأتيَ مع الجواب المثبتِ في قصيدة الإلبيري في أربعة مواضع:

أولها: فَلَو قَد ذُقتَ مِن حَلواهُ طَعماً * لَآثَرتَ التَعَلُّمَ وَاِجتَهَدتا**

ثانيها: وَلَستَ تُطيقُ أَهوَنَها عَذاباً * وَلَو كُنتَ الحَديدَ بِها لَذُبتا**

ثالثُها: وَلَو قَد جِئتَ يَومَ الفَصلِ فَرداً ***وَأَبصَرتَ المَنازِلَ فيهِ شَتّى

لأعظمْتَ الندامةَ فيه لهْفاً * .....**

وأحياناً يعطفُ على جملة الجواب كما في الأول، وأحياناً يعطفُ على جملة الشرط، كما في الثاني، وهو يريدُ به التنويعَ والترتيب؛ فالاجتهادُ تابعٌ للإيثارِ، فمن آثر العلمَ حرَّكَهُ ذلك إلى الاجتهادِ في الطلب، وكذلك مجيءُ العبدِ فرداً يوم القيامةِ يُورثُهُ الحسرات، إذا أبصرَ التفاوتَ في الدرجات، والتباينَ في المقامات.

رابعُها: وَقُل لي يا نَصيحُ لَأَنتَ أَولى * بِنُصحِكَ لَو بِعَقلِكَ قَد نَظَرتا**

وفي الموضع الرابع جاء الجوابُ جملةً اسميةً (لأنت أولى بنصحك)، وهو قليلٌ نادرٌ كما ذكرتُ آنفاً، وهي مثبتةٌ، وقد تقدمت جملةُ الجوابِ المقترنةُ باللام على رأي من يجيزون تقدم الجزاء على الشرط، أوْ أنْ نُقَدِّرَ لها جواباً بدلالةِ المعنى عليه عند غير المجيزين، فيكونُ الجوابُ: (لأنت أولى بنصحِك)، وتوكيدُ فعل الشرط بـ(قد)، وتقديمُ معمولِهِ (بعقلك) عليه، فيه توجيهٌ لطيفٌ إلى البصيرة، وتجاوزِ النظرةِ العابرةِ القصيرة، مع التعمُّقِ في سبْرِ النفسِ، ومعالجةِ آفاتِها، ويعزِّزُ هذا الإيحاءَ ضميرُ الخطاب المقترن باللام في جواب الشرط (لأنت أولى).

وهذه اللامُ لا تلحقُ المنفيَّ بـ(لمْ)، فإذا كان الجوابُ منفياً بـ(ما) لحقت به قليلاً(أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1901/4)، وجاء ذلك في موضعين من القصيدة:

أولها: رَجَعتَ القَهقَرى وَخَبَطتَ عَشوا * لَعَمرُكَ لَو وَصَلتَ لَما رَجَعتا**

ثانيها: فَأَنتَ أَحَقُّ بِالتَفنيدِ مِنّي * وَلَو سَكَتَ المُسيءُ لَما نَطَقتا**

وهذه اللامُ تدلُّ على تأخُّرِ وقوعِ الجواب وتراخيه؛ ولذا سُمِّيت عند بعضهم بلام التسويف (الأزهري، شرح التصريح، 424/2)، ولا أراها في قصيدة الإلبيري دالَّة على التسويف والتراخي؛ بل على التوالي والتعقيب، كما أنّها في مواطنَ كثيرةٍ من القرآن لا يصحُّ وسمُها

بـالتسـويف، كقولِـهِ تعـالى: **[وَلَوْ أَنَّ أَهْـلَ الْكِتَـابِ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَـا عَنْهُمْ سَـيِّئَاتِهِمْ]**[المائدة:65]، فليسَـتِ اللّامُ في الآيةِ من التسـويفِ بحال، وهي عند آخرين لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى(الزمخشـري، المفصـل، ص451)، "والمحقّقون على أنَّها اللامُ التي تقع في جواب القسـم، فإذا قلت: "لو جئتَني لأكرمتُك"، فتقديرُه: واللهِ لو جئتني لأكرمتُك"(ابن يعيش، شـرح المفصـل، 142/5)، ورأى أبو علي الفارسـي (ت377هـ) أنَّها زائدةٌ للتوكيدِ؛ لجواز سـقوطِها من الكلام (ابن يعيش، شـرح المفصـل، 144/5)، والقول: إنَّها للتوكيدِ أقومُ سـبيلاً، وأبينُ دليلاً، سـواءً عَدَّها زائدةً أم رابطةً، وليسَ عنهُ ببعيدٍ مَن جعلها جواباً للقَسَـمِ؛ لأنَّ القَسَـم توكيدٌ، وجوابُهُ لا محالةَ مُؤكَّدٌ.

الثانية: جاء جواب (لو) محذوفاً يدلُّ عليه الكلامُ المذكورُ كما هو عند أكثر النُّحاة، ولك أن تجعله مقدّماً على الشـرط أخذاً بقول الكوفيّين، والحذفُ عموماً من جماليات اللغة العربيةِ، وهو عند الجرجاني (ت471هـ) "بابٌ دقيقُ المَسْـلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمرِ، شـبيهٌ بالسِّـحْر، فإنّكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذِّكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ"(الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146)، وقد سـمَّاه ابنُ جنّي (392هـ) بشـجاعة العربية (ابن جنّي، الخصـائص (2/ 362)، وفيه إيجازٌ، والإيجاز عند الرُّمَّاني (ت384هـ) في أحدِ وجوهِهِ هو: "إحضـار المعنى بأقل ما يمكن من العبارة" (الرمَّاني، النكت في إعجاز القرآن، ص79)، وقد جاء حذفُ جوابِ (لو) عند الإلبيري في ثلاثة مواضع:

أولها: إذا ما لَم يُفِدكَ العِلمُ خَيراً * فَخَيرٌ مِنهُ أَن لَو قَد جَهِلتا**

والتقدير: (لو قد جهلت فخيرٌ لك من علم لا ينفع)، وما أرى مجيءَ (قد) مع فعل الشرط في البيت إلا استقباحاً لاذعاً، وذمّاً مُوجعاً لمَنْ علِمَ ولمْ يعملْ بعلْمِه، وليس تأكيداً على الجهْلِ المَهين، ولا ترويجاً لشبحِهِ المَشين، بقدْرِ ما هو تشنيعٌ على مَنْ يحفظون النُّصوص، وأقدامُهم في أوحالِ الغفلةِ تغوص، فذاك بجهلِه معذور، وهذا بعلمِه مغرور، فعياذاً باللهِ مِنْ جهْلٍ يجلبُ مسبَّة، ومن علمٍ يأتي بسوءِ المغبَّة.

ثانيها: وَلَيسَ لِجاهِلٍ في الناسِ مَعنًى * وَلَو مُلكُ العِراقِ لَهُ تَأَتّى**

والتقدير: (لو تأتَّى لجاهل مُلكُ العراق لما كان له معنى)، و(ملكُ) في البيت فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسّرهُ ما بعده، وشبه الجملة (له) معمول (تأتَّى) متقدّمٌ عليه للتخصيص والتوكيد والاهتمام بالمتقدّم؛ أي: تأتَّى الملك له، فلا ينازعه فيه أحدٌ، وليس لغيره معه منه نصيب.

ثالثها: وَقُل لي يا نَصيحُ لَأَنتَ أَولى * بِنُصحِكَ لَو بِعَقلِكَ قَد نَظَرتا**

والتقدير: (لو قد نظرت بعقلك لأنت أولى بالنصيحة)، و(قد) توكيدٌ لنظرِ العقلِ الذي يثمرُ المعرفة والصلاح، و(بعقلك) متعلقٌ بالفعلِ متقدمٌ عليه للتوكيدِ أيضاً والتخصيص؛ لأنَّ نظر العقولِ مبصرٌ للمآلات، ونظرُ العيون ضعيفُ الإشارات، واهنُ الدّلالات.

الثالثة: اقترن فعل الشرطِ بـ(قد) التي تفيد التوكيدَ والتحقيق مع الماضي، وذلك في أربعة مواضع، سبقَ التعليقُ على اثنين منها، وهما: (لو بعقلك قد نظرتا)، (لو قد جهلتا)، وأما الآخران:

فأولهما: (فلو قد ذقت من حلواه طعماً)، والاتيانُ بـ(قد) التي تفيدُ التحقيقَ، مع تذوقِ طعمِ العلمِ الممتنعِ بـ(لو)، هو حسنُ ظنٍّ بالمنصوحِ، وثقةٌ باستجابتِهِ، ولو بعد حينٍ؛ لكثرةِ تجارِب مَنْ وردَ المناهلَ فاغترف، وأقرَّ بحلاوتِهِ واعترف، فشحذَ العزائم سِبَاقاً إلى الكرامةِ والشَّرف، ولئنْ لم يذقْ طعمَ العلم معاينة، فقد تحقَّق منه بخبرِ القوم، الذين ذاقوا لذَّته، وعرفوا نكهتَه، ولعلَّ الإلبيري واحدٌ من هؤلاء، تذوق حلاوةَ العلمِ فسلك الطريق، وأنزلَ المخاطَبَ منزلةَ نفسِهِ على التحقيق.

وثانيهما: (ولو قد جئت يوم الفصل فرداً)، ويوم الفصل يقينٌ ثابت، ومجيء المرء فرداً نادماً على تفريطه هو حقيقةٌ يناسبُها تأكيدُ الفعل بـ (قد).

الرابعة: جاء بعد (لو) مضارعٌ ناسخٌ صُرفَ حتماً إلى المُضيّ، وذلك في قولِهِ:

وَلَو فَوقَ الأَميرِ تَكونُ فيها * سُمُوّاً وَإفتِخاراً كُنتَ أَنتا**

وهي حرفٌ مختصٌّ بالماضي كـ(إنْ)، فإنْ وقعَ بعدها المضارعُ أُوّلَ بالماضي، وعلى ذلك يكون التقديرُ في البيت: (لو فوق الأميرِ كنت فيها...) وقد تقدمَ خبرُ (تكون) عليه وعلى الاسم عناية بالمتقدِّمِ وهو الزاهد في الدنيا الذي ترفع عنها، فكانَ فوق الأميرِ سموًّا وعزةً وشموخاً وحريةً؛ ذلك لأنَّه مُتجاوزٌ لحُدودِها، مُتحرّرٌ مِن قيودِها.

وجاء الجوابُ مضارعاً أيضاً؛ ولكنَّه قُلبَ بـ(لم) الجازمةِ إلى المضيّ وذلك في قولِهِ:

فَلَو بَكَت الدَما عَيناكَ خَوفاً * لِذَنبِكَ لَم أَقُل لَكَ قَد أَمِنتا**

الخامسة: جاءت (لو) شرطاً للاستقبالِ كما هو الحالُ مع (إنْ)، وحقُّها أن تكونَ للمُضِيّ، وذلك في قولِهِ: **وَلَو وافَيتَ رَبَّكَ دونَ ذَنبٍ *** وَناقَشَكَ الحِسابَ إِذاً هَلَكتا**

وقولِهِ: **وَلَو قَد جِئتَ يَومَ الفَصلِ فَرداً *** وَأَبصَرتَ المَنازِلَ فيهِ شَتّى**

وقولِهِ: **ولو كنت الحديد بها لذبتا**

فكُلُّ ما سبقَ حاصلٌ في الاستقبال، وليسَ في المُضيّ، فهي بمعنى (إنْ)، غير أنَّها لا تجزمُ كما أسلفنا.

النتائج والتوصيات

1- جاءت القصـيدةُ غنيَّةً بالجمل الشـرطية؛ لترسـيخِ عقيدة الثوابِ والعقاب التي بُنِيَتْ عليها، وتعزيزِ عاطفةِ الترغيبِ والترهيب التي تهدف إليها، فمَنْ جَدَّ في طلبِ الآمال، وشدَّ إليها الرّحال، فلَهُ حسنُ المآل.

2- وردت (إذا) في القصيدة تسع عشرة مرةً، كانت في أربعٍ منها ظرفاً مجرّداً من معنى الشرط، وفي بقيتها ظرفيةً متضـمنةً معنى الشـرط، وأمَّا (لو) فقد وردت في النصّ اثنتي عشـرة مرة، جاءت في جُلّها امتناعيةً، وفي بعضـها غير امتناعيةٍ، ومنها ما جاءت بمعنى (إن)، ومنها ما أُشربت معنى التمنّي.

3- جاءت (إذا) في القصيدة مع المقطوع بحصولِهِ، والكثيرِ الوقوعِ، ومع المظنونِ أيضاً خلافاً للبيانيين، ولا يقدحُ ذلك في جمالِ التوظيف؛ فقد أنزل المُحْتَمَلَ وقوعاً منزلة الحتميّ كي تتهيَّأ النفسُ للُقْياه، ولا تنشغلَ بسواه.

4- فعل الشرط مع (إذا) جاء ماضياً في ثمانية عشر موضعاً، وجاء في موضعٍ واحدٍ مضارعاً مجزوماً بـــ(لم) التي تقلب الزمن إلى الماضي، وهذه الصيغة في الشرط تتلاءمُ مع دلالتِها على التيقُّنِ والكثرةِ وغلبةِ الظنّ، كما ويدلُّ الماضـي هنا على وقوع الحدثِ جملة لا اسـتمراراً وتدرّجاً، وذلك كُلُّه منسجمٌ مع المعنى متوافق مع سياقاتِه.

5- جاءت (ما) زائدة بعد (إذا) في ثلاثة مواضع، وغرضها توكيد الشرط وتقوية معناه، والشرطُ في المواضع الثلاثةِ أحوجُ مِنْ غيرِها إلى زيادةٍ يتَّكئُ عليها، وإفادةٍ يشرئبُّ إليها.

6- تصـدَّرَ جوابُ (إذا) في سـتةَ عشـرَ موضـعاً عند مَنْ يُجيزونَ ذلك، وهذا أليقُ بالنصـحِ والتبشير، وأنسبُ للزجرِ والتحذير، وأبلغُ في إيقاعِ العبرة والتأثير، وفيه إغراء للمنصوحِ بالمسارعة إلى تنفيذِ الشرطِ شوقاً للمثوبة أو حذراً من العقوبة.

7- جاء جواب (إذا) ماضياً في ثلاثة مواضعَ، وفي الأخرى جاء مضارعاً أو أمراً، وهذا يناسبُ أجواءَ النصّ من تزهيدٍ في دار الفناء، وترغيبٍ في دار البقاء، وتحريضٍ على العزْم الطموح، وتحذير من التثاقلِ المقبوح، وكلُّ ذلك له عاقبةٌ ومآل، وأجزية يناسبُها الحال والاستقبال.

8- جاء جوابُ (إذا) فعل أمرٍ في أربعةِ مواضعَ للنُّصح والإرشاد، ممزوجاً بالحرصِ والإشفاقِ، وإرادةِ الخيرِ للمخاطبِ في المآل، وهذا يناسبهُ الاستقبال، فجاء الأمرُ غايةً في دقّة الاستعمال.

9- اقترنَ جوابُ (لو) باللام في ســتةِ مواضــعَ، أربعةٍ منها كان الجوابُ فيها مثبتاً، والاثنين الآخرَيْنِ كان الجواب فيها منفياً بـ(ما)، هذا يؤكّدُ كثرةَ اقترانِ جوابِها باللامِ في عُرْفِ النحاة.

10- القولُ بأنَّ اللام في جوابِ (لو) للتوكيدِ أقومُ سبيلاً، وأبينُ دليلاً، سواءً عَدَّها زائدةً أم رابطةً، وليسَ عنهُ ببعيدٍ مَن جعلها جواباً للقَسَمِ؛ لأنَّ القَسَم توكيدٌ، وجوابُهُ لا محالةَ مُؤكَّدٌ.

11- جاءت (لو) شرطاً دالّاً على الاستقبال خلافَ الأصلِ، وذلك ثلاثَ مراتٍ في القصيدة، وفي هذه الحالةِ هي بمعنى (إن) ولكنَّها لا تَجْزِم.

المصادر والمراجع

1- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م.

2- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

3- الأصبهاني، معجم السفر، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتب التجارية، مكة المكرمة.

4- الإلبيري، ديوان أبي إسحق الإلبيري، تحقيق: محمد رضوان الدّاية، دار قتيبة، دمشق-سوريا، ط2، 1981م.

5- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ.

6- الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2002م.

7- الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدّة، ط3، 1413هـ-1992م.

8- ابن جنّي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).

9- أبو الحجاج البلوي، ألف باء في أنواع الآداب وفنون المحاضرات واللغة، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2009م.

10- ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1980م.

11- حسن: عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15، (د.ت).

12- الحِميَري، الرّوض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر الثقافية، بيروت-لبنان، ط2، 1980م.

13- الحِميري، صفة جزيرة الأندلس، تعليق: لافي بروفنصال، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط2، 1988م.

14- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.

15- الدماميمي، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، رسالة دكتوراه، ط1، 1983م.

16- الذّهبي، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ-2006م.

17- الرُّمّاني، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م.

18- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د.على أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

19- السامرَّائي: فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ-2000م.

20- السلمان، مجموعة القصائد الزهديات، مطابع خالد للأوفسيت، الرياض، ط1، 1409هـ.

21- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ-1988م.

22- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1974م.

23- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، (د.ت).

24- الشنتيري، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط1، 1979م.

25- الضَّبِّي: أبو جعفر، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر، 1967م.

26- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (تحرير المعني السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

27- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2001م.

28- العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، مكتبة القدسي، القاهرة، 1351هـ.

29- عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د.ت).

30- علي بن موسى: أبو الحسن، المُغرِب في حلي المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955م.

31- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م.

32- ابن الفوطي، مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط1، 1416هـ.

33- القاسم: عبد المحسن، محاضرات في شرح قصيدة أبي إسحق الإلبيري، ط1، 2016م.

34- قاسم على سعد، جمهرة تراجم الفقهاء، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دُبي، الإمارات، ط1، 2002م.

35- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، ط1، 1983م.

36- كاتب جلبي، سُلَّم الوصول، تحقيق: محمد عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، أسطنبول، تركيا، ط1، 2010م.

37- لسان الدين الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ.

38- ابن مالك، الخلاصة (ألفية ابن مالك)، دار التعاون.

39- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، ط1، 1990م.

40- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريري، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1.

41- ابن المبرد الحنبلي، التخريج الصغير والتحبير الكبير، تحقيق: نور الدين طالب وآخرون، دار النوادر، سوريا، ط1، 2011م.

42- المبرِّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، (د.ت).

43- محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، (د.ت).

44- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

45- المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

46- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 1428هـ–2008م.

47- ابن الناظم: بدرالدين، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

48- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط6، 1985م.

49- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.